

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إذا مضى حولان لم تؤد فيهما زكاة .

فوائد جمعة .

منها : ما ذكره المصنف هنا وهو ما إذا مضى حولان على النصاب لم تؤد زكاته فاعليه زكاة واحدة إن قلنا : تجب في العين وزكاته إن قلنا : تجب في الذمة هكذا أطلق الإمام أحمد : أن عليه زكاته إن قلنا : تجب في الذمة وتبعه جماعة من الأصحاب منهم المصنف هنا فأطلقوا حتى قال ابن عقيل وصاحب التلخيص ولو قلنا : إن الدين يمنع وجوب الزكاة لم تسقط هنا لأن الشيء لا يسقط نفسه وقد يسقط غيره وقدمه في الفروع .

وقال صاحب المستوعب و المحرر ومن تابعهما : إن قلنا تجب في الذمة زكاة لكل حول إلا إذا قلنا دين لا يمنع فيزكاة عن حول واحد ولا زكاة للحول الثاني لأجل الدين لا للتعليق بالعين وجزم به في القواعد الفقهية .

قال الزركشي : هذا قول الأكثر وزاد في المستوعب : متى قلنا يمنع الدين : .

فلا زكاة للعام الثاني تعلقت بالعين أو بالذمة وقال : حيث لم يوجب أحمد زكاة العام الثاني فإنه بني على رواية منع الدين لأن زكاة العام الأول صارت ديناً على رب المال والعكس بالعكس .

وجعل من فوائد الروايتين : إخراج الراهن الموصر من الرهن بلا إذن إن عتقت بالعين واختاره سقوطها بالتلف وتقديمها على الدين قاله في الفروع وقال غيره خلافه ويأتي أيضاً . وقال في القواعد : قال في المستوعب : تتكرر زكاته لكل حول على القولين وتأول كلام أحمد بتأويل فاسد